http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1621) السنة السابعة - الثلاثاء (6) تشرين الاول 2009

المرجعية الدينية تنفي دعوتها الى مقاطعة الانتخابات

الكتل البرلمانية مع القائمة «المفتوحة» اعلامياً.. وفي الاجتماعات الخاصة مع «المغلقة»

استحقاق انتخاب سابق .. ارشيف

بغداد/ هشام الركابي ونصير العوام

موقف جديد للعديد من الكتل البرلمانية بشأن نوع القوائم التي سيدلي من خلالها الناخب بصوته لمرشحيه، لشغل مقاعد مجلس النواب المقبل من حيث الاعتماد على القائمة المفتوحة او المغلقة، ففي الوقت الذي تنادي فيه جميع الكتل النيابية بتأييدها القائمة المفتوحة –وهو متقارب بشكل كبير مع رأي الناخبين والمرجعية الدينية– اتت الانباء، بأن غالبية الكتل تلك اتفقت امس الاول على اعتماد القائمة المغلقة في الانتخابات النيابية المقبلة. وعبر رئيس الكتلة العربية عبد مطلك الجبوري عن رفضه اعتماد القائمة المغلقة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقال الجبوري لـ(المدى): ان الكتل السياسية التي تدفع باتجاه اعتماد القائمة المغلقة نوعان: الاول يريد المحافظة على مكاسبه السياسية التي حصل عليها من خلال الانتخابات البرلمانية السابقة التي اوصلته للبرلمان، والثاني الاحزاب والكيانات الضعيفة التي لا يمكن لها الصعود الا من خلال القوائم المغلقة. واضاف: ان هذا الاسلوب يغيّب دور المواطن العراقي، ويقف عائقا امام الكوادر والكفاءات العراقية في الوصول الى مواقعها الصحيحة في السلم القيادي في البلاد.

وكانت مصادر برلمانية اعلنت الاحد، ان اغلب الكتل البرلمانية اتفقت في الاجتماع الذي عقدته مع هيئة رئاسة مجلس النواب على تبني القائمة المغلقة.

وتأتي هذه التصريحات مع نفي مصدر مسؤول في مكتب المرجع الديني السيد علي السيستاني ما اشيع من معلومات حول دعوة المرجعية الى مقاطعة الانتخابات المقبلة في العراق. وقال المصدر في تصريح بثته فضائية العراقية «ان السيد السيستاني اعرب عن رغبته باعتبار القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة في الانتخابات المقبلة». وكانت وكالة فرانس بريس ذكرت بان مسؤول في مكتب المرجع الأعلى قال إن السيد السيستاني «يؤيد القائمة المفتوحة وفي حال استمر الوضع على أساس القائمة المغلقة فقد لا يكون للمرجعية الدينية العليا دور كبير في دفع الناخب العراقي للمشاركة في العملية الانتخابية».

من جهته قال النائب عن كتلة الفضيلة باسم شريف: ان خيار القائمة المفتوحة قد اصبح مطلبا شعبيا. واضاف شريف لـ(المدى): ان «القائمة المفتوحة هي نظام انتخابي اكثر تطورا من القائمة المغلقة ، واصبحت من المسلمات وان الناخب العراقي يفضلها على القائمة المغلقة». من جانبها اعربت ميسون الدملوجي النائبة عن القائمة العراقية عن املها بعدم اعتماد قانون الانتخابات القديم وان القائمة العراقية تؤيد اختيار القائمة المفتوحة في الانتخابات القادمة، واشارت في تصريح صحفي الى أن هناك مشروعا قد قدم الى مجلس النواب لتعديل قانون الانتخابات العامة وان تكون هناك عدة دوائرانتخابية. ويرى النائب عادل برواري في تصريح لـ (المدى): ان نظام القائمة المفتوحة، نظام معمول به لدى اغلب بلدان العالم الغربي وهو نظام جيد وايجابي ويخدم مصلحة الشعب بطريقة افضل من نظام القائمة المغلقة. فيما انتقد رئيس التيار الوطني المستقل محمود المشهداني مساعي بعض البرلمانيين لاعتماد نظام القائمة المغلقة في الانتخابات النيابية المقبلة.وقال المشهداني في تصريح لـ(المدى): ان اعتماد القائمة المغلقة مؤامرة بهدف تزوير ارادة العراقيين وايصال اشخاص غير مؤهلين مرة اخرى للبرلمان المقبل وهذا يعني فشلا متوقعا لعمله». واضاف «عانينا في السابق خلال فترة تولي رئاسة البرلمان من وجود اشخاص غير مؤهلين في البرلمان، الامر الذي انعكس على الاداء العام له. واشار الى ان بعض الجهات تحاول التآمر على ارادة الناخبين من خلال اعتماد نظام القوائم المغلقة.

وعلى صعيد متصل، وصف النائب المستقل وثاب شاكر المطالبين والداعين إلى اعتماد القائمة المفتوحة في تعديل قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ بأنهم من اشد المتمسكين والمصرين على اعتماد القائمة المغلقة. وقال في مؤتمر صحفي عقده امس: ان الهدف من ذلك تحقيق طموحات انتخابية، وهم في اجتماعات الغرف المغلقة والاجتماعات المقتصرة يتفقون على تمرير القائمة المغلقة. وحث شاكر النواب على تحمل مسؤوليتهم التاريخية والوطنية في تحقيق المطلب الجماهيري باعتماد القائمة المفتوحة التي تعزز مشاركة أبناء الشعب العراقي في الانتخابات المقبلة. وتابع: انه في حال عدم التوصل إلى اعتماد القائمة المفتوحة فينبغي اجراء استفتاء شعبي وعلى المفوضية العليا للانتخابات إن تعلن استعدادها لإجراء عملية الاستفتاء على وجه السرعة الممكنة وان لا يسوف هذا المطلب كما سوفت بعض القوانين سابقا. فيما عزا النائب جمال جعفر آل إبراهيم عن الائتلاف العراقي الموحد أسباب تعذر إقرار قانون الانتخابات بشكل كامل الى تجاذبات سياسية بين الكتل المختلفة في مجلس النواب. وقال آل إبراهيم في تصريح صحفي:»أن الفرصة بدأت تتضاءل أمام إقرار قانون يعطي حرية أكبر للناخب لاختيار مرشحيه لعضوية البرلمان خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية». وأوضح: ان «هناك كتلا ليس لها الرغبة في وضع قانون يتيح للمواطن حرية الانتخاب وفق دوائر متعددة وبقائمة مفتوحة». مشيرا الى ان قادة بعض الأحزاب يخشى ان لا يحصل شخصيا على رأي كاف لدخول البرلمان .

وفي غضون ذلك اعلنت النائبة عن التحالف الكردستاني آلا طالباني ان الكثير من الكتل البرلمانية تسعى الى اعتماد القائمة المغلقة لكنها لا تعلن ذلك. وقالت طالباني امس: ان الجميع يتحدث عن القائمة المفتوحة في الانتخابات المقبلة، لكن الكثير من تلك الكتل تريد المغلقة. واضافت في تصريح صحفي: ان قائمة التحالف مستمرة بالمفاوضات مع بعض الكتل، واغلب الظن انها ستتحالف مع القوائم الاقرب اليها بعد الانتخابات وليس قبلها.

وفي سياق متصل اعلن النائب عن كتلة مستقلون المنضوية في الائتلاف الموحد حيدر الجوراني: ان كتلته تتبنى القائمة المفتوحة في تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥. وقال في تصريحات صحفية: ان كتلته ستطالب وباصرار ادراج مادة خاصة في مقترح القانون تتضمن اعتماد القائمة المفتوحة بدلا من القائمة المغلقة لانها اصبحت مطلبا جماهيريا. واوضح الجوراني ان قبول كتلة مستقلون بادراج تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ للقراءة الاولى الهدف منه وضعه على سكة التشريع والتعجيل خصوصا وان الوقت المتبقي لانجاز هذا القانون ضيق جدا، ولكثرة الخلافات والسجالات بين الكتل البرلمانية طيلة الاشهر الماضية.

الى ذلك قال النائب فلاح حسن شنشل عن الكتلة الصدرية «ان عدم اقرار القائمة المفتوحة في اجراء الانتخابات النيابية القادمة هو التفاف على راي الشارع العراقي ورأي المرجعية الدينية». واضاف شنشل بحسب وكالة (إيبا) امس الاثنين «انه تم يوم الاحد القراءة الاولى للتعديلات المقترحة على قانون الانتخابات ولم يتم التطرق لشكل القائمة منوها الى ان القائمة المفتوحة مطلب اساسي للتيار الصدري لانها تعبر عن رغبات الشعب باختيار من يمثلهم». واكد «انه ليس من الانصاف اعتماد القائمة المغلقة وعلى الجميع النزول لرغبة الشعب في ذلك».

فيما شدد النائب مثال الالوسي رئيس حزب الامة العراقية على «ان الإبقاء على القائمة المغلقة هو استهتار برأي الشارع العراقي ودليل على وجود رغبات لا تحترم المواطن وهمها الابقاء على وجودها في السلطة». واضاف الالوسي «انه في حالة وجود هذه الرغبة بالابقاء على القائمة المغلقة وإلغاء ١٨ دائرة انتخابية فهو امر حزين وغريب في العمل الديمقراطي للذين يدعون بانهم يعملون باسم الديمقراطية».

واستدرك الالوسي بالإشارة الى «ان هذا الأمر لم يناقش حتى الآن في مجلس النواب».

وفي غضون ذلك اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن مصادقتها للكيانات السياسية التي تنوي المشاركة في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ حيث بلغ مجموع الكيانات المصادق عليها بشكل نهائي (٢٩٦) كياناً سياسياً منها (٢٥٠) كياناً سياسياً مجموعا، و(٤٦) كياناً سياسياً منفرداً. ويشار الى ان من بين الكيانات المصادق عليها هناك (١٣٠) كياناً تم اعادة طلباتهم و(١٦٦) كياناً مصادقة جديدة. هذا وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد فتحت باب التسجيل في الخامس من آب الماضي ولغاية الرابع عشر منه، وقد تم تمديد فترة التسجيل الى التاسع من ايلول بسبب التأجيل المستمر لقانون الانتخابات.

عـلـى الارجـــح

لا تسرقوا أصواتنا ثانية

حسين رشيد

إحدى الضروريات الحياتية ايجاد القوانين التي تنظم سير الامور كافة من اجل تساوي الجميع بالفرص المتاحة ، حتى يمكن بناء مجتمع حضاري تقدمي يمقت العنف والارهاب و يعمل على ترسيخ ثقافة التسامح والانتماء للارض والوطن كذلك العمل على بناء نظام ديمقراطي تعددي يستند على قاعدة متينة باختيارممثلي الشعب الذين يشكلون الحكومة فيما بعد وذلك باعتماد الانتخابات .

ومع بدء استعدادات الكتل السياسية من اجل الدخول في صراع الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد تجربتين سابقتين لم يأتين بنتائج مثمرة ، مثلما كان يؤمل منهما ، بعد ان غلبت عليهما التكتلات الطائفية والمحاصصاتية ما ادخل البلد في دوامة العنف والارهاب ، اضافة الى ضيق افق قانون الانتخابات الحالي والذي تجري بخصوصه مباحثات وجلسات برلمانية لغرض تعديله او ابداله بقانون افضل يلبي طموحات العراقيين جميعا كما يمكن من خلاله ايصال الأجدر والأحق والاكفأ الى قبة البرلمان ، اذ لا يخفى على احد ان القانون وجد من اجل إجراء وتنظيم انتخابات نزيهة ديمقراطية بعيدة عن التأثيرات الخارجية كي نضمن النجاح والارتقاء بالعملية السياسية والديمقراطية الى المستوى الحضاري المتقدم في البلدان الاخرى وضمن الأطر القانونية والمعايير الدولية المعتمدة ،ليتسنى لكل مواطن اختيار من يراه مناسباً ليمثله في البرلمان .

ولكن الذي يجري ان بعض الكتل السياسية يقف بالضد من التعديلات على القانون الحالي وخاصة الفقرات المهمة منه مثل القائمة المفتوحة والدائرة الانتخابية الواحدة لما تسببه من حرج له حيث ستكشف عن مرشحيه امام الناخب وتخوفه من عدم جدارتهم في الترشيح ، اضافة الى ما رافق تجربة انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة حين صودرت ملايين الاصوات لغير مستحقيها وهذا ما لا نريد تكراره في الدورة المقبلة ، حيث اتخذت هذه الكتل نمطاً سيئاً من خلال اتباع طريقة عدم حضور الجلسات الخاصة بقراءة القانون والتصويت عليه، أي العمل على عدم حصول النصاب الكامل ، فيتم تأجيل القراءة والتصويت إلى الدورة المقبلة ، وبذلك يبقى هؤلاء النواب على النظام القديم الذي يتيح لهم البقاء دورة اخرى في برلمان تحاصصي آخر لا يقل سوءاً وتفككا وخلافا عن الحالي. لذا من الضروري جدا كبح جماح هذه اللعبة غير النزيهة والتصدي لها بكل الطرق المشروعة من مظاهرات واعتصامات واستنكارات وان تطلّب الأمر الدعوة الى المقاطعة من اجل افشالها ، وعلى كل القوى الوطنية الخيرة داخل البرلمان وخارجه العمل على ذلك خاصة التي تضررت من النظام المتبع في انتخابات مجالس المحافظات.

ومن خلال النظر الى تجربة البرلمان الحالي الذي شكل وفق نظام القائمة المغلقة وايصال الكثير من الذين لا يستحقون حتى تمثيل انفسهم فكانت دورة خلافية ضعيفة هزيلة ، فالبرلمان شبه معطل في عمله وخاصة بتشريع القوانين والقرارات المهمة والتي تخص المواطن من اجل تسييرعجلة الحياة والنهوض بالوضع الخدمي والمعنوي والمعيشي والثقافي والاجتماعي ، ومن جملة هذه القوانين قانون الأحزاب والنفط والغاز والاستثمار والموازنة العامة وقانون المساءلة والعدالة بعد ايقاف هيئة اجتثاث البعث ما سهل عودة الكثير من المشمولين بالقانون الى دوائر مهمة ، لكن يبقى قانون الانتخابات المفتاح السحري لقرارها فحين يكون هناك برلمان جيد متماسك أعضاؤه منتقون من قبل المواطنين بشكل حر ونزيه دون التأثر بفتوى دينية او هدية او هبة ، حينها سيمهد الطريق لاقرار باقي القوانين الآنفة الذكر والتي ستساعد على بناء دولة جديدة.

اجتماعات استثمارية مرتقبة لتفعيل التعاون الاقتصادي العراقي الاميركي

بغداد/ المدى

من المقرر أن يعقد بواشنطن الأسبوع المقبل مؤتمر الأعمال والاستثمار الأميركي العراقي، بعد أن أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عزمها عقد هذا المؤتمر بمشاركة وزارة التجارة وغرفة التجارة الأميركية والسفارة العراقية في واشنطن.

ويعتبر المؤتمر الذي يحضره رجال أعمال ومستثمرون أميركيون، أول حدث رئيس يعقد بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وُقِّعَتْ بين الولايات المتحدة والعراق، وهي اتفاقية تمثل فصلاً جديدا في العلاقات بين البلدين.

الخبير الاقتصادي بواشنطن ومستشار البنك الدولي الدكتور نمرود رفائيلي تحدث بحسب «إذاعة العراق الحر» عن أهمية هذا المؤتمر والهدف من عقده، وأشار إلى المجالات العديدة والمتنوعة التي ستدرج على بساط البحث بما في ذلك المجالات الاقتصادية والمصرفية والصناعية والزراعية والخدمات ومجالات أخرى.

وعن الهدف الرئيس من عقد المؤتمر، شدد الخبير رفائيلي على تشجيع الاستثمار في العراق، معتبراً إياه أمراً حيوياً من شأنه أن يؤدي في جملة ما يؤدي إليه، الى توسيع فرص العمل الحالية في العراق، وانضمام أيادٍ عاملة جديدة إلى قطاع الإنتاج الصناعي والزراعي وقطاعات أخرى، وإدخال المهارة ووسائل التكنولوجيا الجديدة.

الخبير رفائيلي قال: ان الشعب الأميركي الذي استثمر المال والدم في العراق، على استعداد تام برمته وليس رجال الأعمال فقط، لدعم المسيرة الديمقراطية في العراق.

من جانب آخر، قالت شركة اتكونز النيوزيلندية للتطوير العقاري يوم الاثنين انها تستثمر ١٠٠ مليون دولار لبناء مشروع سكني يضم ١٥٦٥ وحدة في اقليم كردستان العراق. واتكونز هي أحدث شركة تطوير عقاري دولية تستثمر في كردستان العراق التي تتسم باستقرار نسبي والتي شهدت تدفق مليارات الدولارات عليها في السنوات الثلاث أو الاربع الماضية. وسيقام المشروع في اربيل وحصل على ترخيص من الحكومة الاقليمية.

وقال دين مايكل الرئيس التنفيذي للشركة في بيان: «نحن نؤمن بالمشاركة مع هيئات الاستثمار الحكومية في العراق التي حددت الحاجة الى ١,٥ مليون وحدة سكنية في مختلف أرجاء البلاد. ومشروعنا الراهن يمثل واحدا بالمئة فقط من هذه الاحتياجات لكننا نأمل ان يشجع ذلك المزيد من المستثمرين على دخول هذه السوق». وأضاف: «الامن في المنطقة الكردية افضل بالمقارنة مع الوضع في جنوب العراق».ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الانشاءات بحلول نهاية العام وان تستكمل خلال ثلاث سنوات.

استقالة رئيس هيئة الأركان الدنماركية على خلفية فضيحة في العراق

كوبنهاغن/ وكالات

أعلن رئيس هيئة الاركان الدنماركية الجنرال تيم سلوث يورغنسن استقالته بهدف اعادة ثقة الشعب في القدرة الدفاعية في الدنمارك اثر الفضيحة التي اثارها كتاب لجندي سابق فضح فيه أسلوب العمليات العسكرية في العراق وافغانستان.

ونقلت وكالة الانباء الالمانية عن الجنرال يورغنسن قوله في بيان امس الاول ان الاحداث الاخيرة اضعفت من ثقة العالم في القدرة الدفاعية للدنمارك. وتعرض يورغنسن لانتقادات حادة بعد نشر النسخة العربية من كتاب حمل عنوان رينجر في الحرب مع النخبة المثير للجدل والذي تسرب الى وسائل الاعلام الدنماركية قبل نشره. والّف الجندي توماس راتساك الكتاب ووصف فيه آلية عمل القوات الدنماركية في العراق وافغانستان. وحاولت وزارة الدفاع الضغط لمنع نشر الكتاب بحجة انه يشكل تهديدا لقواتها العاملة في الخارج الا انها فشلت في مسعاها.

من جانبه قال وزير الدفاع الدنماركي سويرين جيد ان النسخة العربية من الكتاب من شأنها ان تقدم لطالبان معلومات عن كيفية استهداف الجنود الدنماركيين في افغانستان. وكانت محكمة دنماركية قضت الشهر الماضي بجواز نشر الكتاب وقال القاضي بوديل توفتيمان انه على الرغم من أن الكتاب يتضمن معلومات سرية، الا أن وقف النشر فات أوانه بعد ان سرب الى وسائل الاعلان وصفحات الانترنت. وأقام الجيش دعوى سعيا لامر قضائي ضد الكتاب بحجة أنه يتضمن تفاصيل خاصة بعمليات عسكرية يمكن أن تضر بأمن الجيش بل يمكن ان تهدد الامن القومي. وخدم راتساك مع وحدة خاصة من الجيش الدنماركي ووصف جولاته في الكتاب أثناء خدمته في أفغانستان والعراق ودول البلقان.

نـــزوح ١٣٠ عـائـلـة كـرديـة نـتـيـجـة الـقـصـف الإيـــراني

قرى كردستانية تتعرض للقصف.. ارشيف

أربيل/ آكانيوز

افاد مسؤول محلي في محافظة السليمانية امس الاثنين: ان المدفعية الايرانية مازالت تواصل قصفها للقرى الحدودية التابعة لاقليم كردستان العراق ،مخلفة اضراراً مادية جسيمة واجبرت سكانها على الرحيل.

وقال مدير ناحية زاراوة التابعة لقضاء قلعه دزه آزاد وسو لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) «منذ عامين والقوات الإيرانية تقصف القرى الحدودية التابعة لناحيتنا وقد ألحقت عمليات القصف الضرر الكبير بالمزارعين في المنطقة، وبعد توقف دام أربعة أشهر استؤنف القصف مع بدء الأسبوع الماضي حيث طال ٩ قرى». واضاف وسو «ان القصف اسفر عن نزوح ١٣٠ عائلة من قرى رزكه سرو، رزكه خوارو، ديكله، سوركله، مركه سرو ومركه خوارو الى ناحية زاراوة»..مؤكدا ان» حجم الخسائر المادية التي لحقت بهم كبيرة ولايمكن حصرها»، وان» العائلات النازحة تلقت، العون من حكومة إقليم كردستان ومنظمة الصليب الأحمر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة». من جهته قال الناطق باسم قيادة قوات حماية الحدود جبار ياور ان»حكومة اقليم كردستان أدانت في بيان لها عمليات القصف» مشدداً بالقول «انها غير مبررة أبدا، كما أنه لم يشاهد أي عنصر من مسلحي حزب تحرير وإحياء كردستان (بزاك) في المنطقة ولم ينفذوا أي عملية عسكرية فيها، فقد جاء القصف شديدا ودون مبرر».

فيما قال المواطن النازح الى زاراوة سردار حمد (٢٥ سنة) بسبب القصف الذي تعرضت له قريته: ان»قرانا تتعرض للقصف الايراني منذ سنتين بحجة تواجد مسلحي (بزاك) فيها، فنهجرها ونترك وراءنا مزارعنا ومصادر قوتنا، ومع أننا نتلقى العون من المنظمات غير الحكومية ومن حكومة إقليم كردستان، إلا أن هذه المعونات لا تكفي لسد رمق حياتنا العادية».

يذكر ان القصف المدفعي الإيراني لقرى المناطق الحدودية التابعة لاقليم كردستان العراق يلحق أضرارا كبيرة بالمزارعين والرعاة الرحل في المنطقة كما أنه يزعزع الاستقرار في تلك المناطق، ففي أيلول الماضي أدى قصف قرى منطقة بالكايتي الى نزوح ١٠٠ عائلة وتدمير حقول وبساتين كثيرة في المنطقة.

من جهتها استنكرت حكومة إقليم كردستان في بيان لها قصف المناطق الحدودية، واشار البيان الى ان «القصف المدفعي للقرى الحدودية في الاقليم عمل لا مبرر له وانتهاك لسيادة العراق وأرض إقليم كردستان وتخريب للاستقرار الأمني» مؤكداً أن «استمرار عمليات قصف المناطق الحدودية لا يخدم علاقات حسن الجوار والصداقة بين الجانبين». وطالب البيان» إيران بالتوقف في أقرب وقت عن القصف غير المبرر للمناطق الحدودية واحترام سيادة العراق والقوانين الدولية والموقف السلمي لشعب كردستان».